

ملخص تنفيذي:

إن تقديم تقارير المساءلة ومتابعتها يُعد من الممارسات بالغة الأهمية لمجموعة عمل مكافحة الفساد في مجموعة العشرين، وتشكّل المساءلة الآلية الرئيسية التي يتم من خلالها استعراض التقدم المحرّز للدول بشأن تنفيذ الالتزامات المقرّة سابقاً. كما أنّ خطة العمل (2019-2021م) تساعد في توجيه مجموعة العمل نحو "السعي إلى تكييف أساليب عملها وآلياتها لتيسير تنفيذ الالتزامات المقرّة سابقاً في مجموعة العشرين، وإلى تعزيز الأثر الملموس لجدول أعمال مجموعة العمل". وبناءً على هذا الاختصاص، وبالتعاون الوثيق مع دول مجموعة العشرين والمنظمات الدولية ذات الصلة، فقد وضعت رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين هذا العمل، نهجاً جديداً ومُحدثاً لتقرير المساءلة لعام 2020م. ويُقدّم هذا النهج نظرة عامة ومفصّلة على التقدم المحرّز، والتحديات والصعوبات التي تواجهها دول مجموعة العشرين في مجال واحد مُحدّد تختص به مجموعة العمل، للتركيز عليه، وذلك بدلاً من عرض عام وموسّع للتقدم المحرّز في جميع المواضيع التي تتناولها مجموعة العمل. ويُركّز تقرير المساءلة هذا العام على موضوع التعاون الدولي واسترداد الموجودات، وقيس التقدم المحرّز استناداً إلى المبادئ رفيعة المستوى ذات الصلة، والتي سبق أن أقرّها قادة مجموعة العشرين.¹

استرداد الموجودات:

ويكشف التحليل المستند إلى المبادئ رفيعة المستوى، عن عدد من الخطوات الإيجابية التي اتخذتها دول مجموعة العشرين في مجال استرداد الموجودات. وأبرز التدابير هو اعتماد تدابير قانونية لإتاحة قدر أكبر من المرونة في تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، واستحداث أدوات تسمح بالإسراع بتحديد مكان الأصول المسروقة وتجميدها، وإنشاء مراكز تنسيق للتعاون الرسمي والتعاون غير الرسمي أيضاً، وزيادة مستوى المساعدة التقنية (الفنية) المقدّمة إلى البلدان النامية في هذا المجال.

وفي حين أنّ تقدماً كبيراً قد تم رصده، إلّا أنّ دول العشرين لا زالت تواجه عدداً من التحديات والعقبات، ومن أبرزها:

- حالات التأخير الكبيرة في تقديم المساعدة غير الرسمية، والرسمية؛
- الإفراط في الاعتماد على قنوات الاتصال الرسمية، ونقص استخدام الشبكات غير الرسمية؛

¹ وتشمل هذه المبادئ: المبادئ الرئيسية التسعة بشأن استرداد الموجودات (2011م)، والمبادئ المشتركة لمجموعة العشرين للعمل: الحرمان من الملاذ الآمن (2012م)، والمبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن المساعدة القانونية المتبادلة (2013م)، والمبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين حيال التعاون بشأن الأشخاص المطلوبين من أجل الفساد واسترداد الموجودات (2016م).

- الصعوبات في عملية الإنفاذ على نطاق واسع، بالنسبة لطلبات المصادرة غير المستتدة إلى إدانة، وذلك في قضايا الفساد.

الحرمان من الملاذ الآمن:

وفيما يتعلق بالحرمان من الملاذ الآمن، فقد اتخذت دول العشرين عدة خطوات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولا سيما بشأن تسليم المجرمين، وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، والتعاون بين السلطات الوطنية المختصة. إلا أنه ومع ذلك، فلا يزال هنالك مجال كبير لتعزيز جهود دول المجموعة في هذا المجال؛ وتشمل التحديات الرئيسية التي تم تحديدها في هذا الشأن ما يلي:

- عدم تنفيذ التوصيات الصادرة في إطار مبادئ الحرمان من الملاذ الآمن من جانب معظم دول مجموعة العشرين، حيث أن دولة واحدة فقط من دول المجموعة حددت سياسة للحرمان من الملاذ الآمن والتدابير والأطر القانونية لمكافحة الفساد في هذا الشأن، كما حددت هذه الدولة جرائم الفساد التي تنطبق عليها هذه التدابير؛
- الصعوبات في عملية التنسيق وتبادل البيانات في الوقت المناسب (أي على نحو سريع) بين الدول بشأن حالات أو طلبات الحرمان من الملاذ الآمن، فضلاً عن الإنفاذ الفعّال للحرمان من الملاذ الآمن.

التوصيات الرئيسية وسبل المضي قدماً:

إنّ من المزايا الرئيسية الأخرى للنهج الجديد والمحدث لتقرير المساءلة هذا العام، هو تيسير تحديد مجالات العمل المحتملة بالنسبة لمجموعة العمل، وذلك في مجالي استرداد الموجودات والحرمان من الملاذ الآمن. واستناداً إلى التحليل الذي أُجري حيال تقرير المساءلة، فإنّ مجالات العمل المحتملة (في المستقبل) تشمل ما يلي:

- حشد الدعم السياسي والتأييد لتنفيذ مبادرة الرياض الرامية إلى إنشاء شبكة عمليات عالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، وتشجيع دول العشرين على الاستفادة الفعّالة من هذه الشبكة من أجل التعاون غير الرسمي، عند الاقتضاء؛ ولا سيما لتيسير طلبات المساعدة القانونية المتبادلة؛
- ضمان توافر البيانات الكافية لقياس فعالية نُظم استرداد الموجودات، والحرمان من الملاذ الآمن (وذلك محلياً ودولياً)، مع الأخذ بالاعتبار متابعة الحالات الفردية في هذين المجالين؛
- كفالة مواصلة تنفيذ المبادئ ذات الصلة، ولا سيما "المبادئ المشتركة للعمل في مجموعة العشرين: الحرمان من الملاذ الآمن".

ويمكن الاسترشاد بهذه التوصيات بالنسبة للإجراءات ذات الصلة التي اتَّخذتها مجموعة العمل، وكمثال على ذلك، الخطوات المبنيّة في الوثيقة: "إجراءات مجموعة العشرين حيال التعاون الدولي بشأن الفساد، والجرائم الاقتصادية، ومرتكبيها، واسترداد الموجودات".

